0/



**الميزانية الاقتصادية الاستشرافية**

**لسنة2017**

**ندوة صحفية للسيد: أحمد لحليمي علمي**

**المندوب السامي للتخطيط**

***الدار البيضاء :12 يوليوز 2016***

مذكرة حول:

 آفاق تطور الاقتصاد الوطني

خلال سنتي 2016 و 2017

* يقدر نمو الاقتصاد الوطني ب %1,5 سنة 2016 ويتوقع أن يبلغ %3,5 سنة 2017،
* تحسن القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية ب%2,3 سنة 2016 و%2,6 سنة 2017،
* انتقال معدل التضخم، المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، من%1,7 سنة 2016 إلى%1,8 سنة 2017،
* ارتفاع طفيف للعجز الجاري للمبادلات الخارجية، منتقلا من %2,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 إلى %2,4 سنة 2016، قبل أن يستقر في حدود%1,9 سنة 2017،
* ارتفاع معدل الدين العمومي الإجمالي، لينتقل من%80,2 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 إلى %81,4 سنة 2016 وإلى%81,1 سنة 2017. في حين سينتقل معدل الدين للخزينة من %64,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 إلى %65,5 سنة 2016 و%65,7 سنة 2017.

تقوم المندوبية السامية للتخطيط، خلال شهر يونيو من كل سنة، بإعداد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية التي تقدم تقديرات للإطار الماكرواقتصادي سنة 2016 واستشراف تطوره خلال سنة 2017.

وتعتمد هذه الميزانية على النتائج المؤقتة للحسابات الوطنية لسنة 2015، وعلى نتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط خلال النصف الأول من السنة الجارية. كما ترتكز على تأثير تطور محيط الاقتصادي العالمي على أنشطة الاقتصاد الوطني سنتي 2016 و2017.

وترتكز آفاق النمو خلال سنة 2017، على سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب، وعلى فرضية نهج نفس السياسة المالية العمومية المعتمدة سنة 2016، دون إدراج الإصلاحات الجديدة.

تجدر الإشارة إلى أنه ستتم مراجعة هذه التوقعات، أثناء تهيئ الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2017، بعد إعداد القانون المالي، للأخذ بعين الاعتبار لمختلف التغييرات التي يمكن أن تؤثر على السياسات الاقتصادية خلال السنة المقبلة.

1. ***المحيط الدولي***

يتضح من خلال التوقعات الاقتصادية الأخيرة، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، أن معدل نمو الاقتصاد العالمي سيستقر في حدود %3,2 سنة 2016 و%3,5 سنة 2017، وهو نفس معدل النمو المسجل سنويا خلال الفترة 2011-2015. ويعزى هذا المنحى المتواضع، مقارنة بوتيرة %5,1 سنويا خلال الفترة 2003-2007، إلى تباطؤ الطلب العالمي، خاصة في اقتصاديات الدول المصدرة للمواد الأساسية، حيث تدهورت مؤشرات مبادلاتها التجارية. كما ستؤثر عملية إعادة التوازن للاقتصاد الصيني وتراجع مؤشرات الثقة في آفاق الاقتصاد العالمي، بشكل ملحوظ على إمكانية تحقيق نمو قوي ومستدام.

في اقتصاديات الدول المتقدمة، سيواصل تراجع أسعار النفط، مصحوبا بنهج سياسة نقدية مرنة، دعم الطلب الداخلي. غير أن ضعف الطلب الخارجي والارتفاعات الأخيرة للعملات النقدية، خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، سيؤثر على انتعاش اقتصاديات الدول المتقدمة، التي ستستقر وتيرة نموها في حدود 2% سنتي 2016 و2017.

بخصوص الاقتصاد الأمريكي، ستستقر وتيرة نموه في حدود %2,4 سنة 2016 و%2,5 سنة 2017، نتيجة تعزيز الطلب الداخلي، مستفيدا من تقلص القيود المالية وتحسن سوق العقار، الشيء الذي سيمكن من تغطية تباطؤ أنشطة الصناعات التحويلية وتراجع الصادرات.

وستواصل اقتصاديات منطقة اليورو، انتعاشها بوتيرة معتدلة ستصل إلى %1,5 و%1,6 على التوالي خلال سنتي 2016 و2017، مستفيدة من دينامية الاقتصاد الألماني والإسباني وكذا من تحسن آفاق نمو الاقتصاد الفرنسي والإيطالي، نتيجة انخفاض أسعار الطاقة والظروف المالية الملائمة. وهكذا سيواصل معدل البطالة تراجعه، ليصل إلى %9,9 سنة 2017 غير أنه يبقى دون مستوى %7,3 المسجل قبل الأزمة العالمية.

غير أن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، سيؤثر على آفاق النمو الاقتصادي بدول الاتحاد الأوروبي على المدى القصير، نتيجة تأثيراتها المباشرة على المبادلات الخارجية وتشديد الشروط النقدية والمالية، ارتباطا بارتفاع عدد الدول الهامشية بمنطقة اليورو.

سيستفيد الاقتصاد الياباني من مجموعة من التدابير المرنة للسياسة النقدية ومن دعم السياسة المالية. غير أنه سيتأثر بالمستوى المرتفع للدين العمومي وانخفاض إمكانيات النمو، نتيجة تباطؤ طلب اقتصاديات الدول الصاعدة. وهكذا سيستقر معدل نمو الاقتصاد الياباني في حدود %0,5 سنة 2016، في حين سيسجل وتيرة نمو سالبة خلال سنة 2017.

ستعرف اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية تحسنا تدريجيا، لتصل وتيرة نموها، التي تتباين حسب اقتصاديات هذه المنطقة، إلى %4,6 سنة 2017 عوض %4,1 سنة 2016. بخصوص الاقتصاد الصيني، ستتعزز عملية إعادة توازن النموذج الاقتصادي بالنمو الكبير للمداخيل وبالإصلاحات الهيكلية التي تستهدف تحفيز الاستهلاك، حيث ستصل وتيرة نموه إلى حوالي %6,5 و%6,2 سنتي 2016 و2017 على التوالي. فيما يتعلق بالاقتصاد الهندي، ستستقر وتيرة نموه في حدود %7,5 سنتي 2016 و2017، نتيجة انتعاش الاستثمار الخاص ومستفيدا من عودة الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين وتحسن أنشطة القطاع الصناعي. بالإضافة إلى ذلك، سيواصل الاقتصادي البرازيلي أزمته الاقتصادية، نتيجة الصعوبات التي تعرفها السياسة الماكر واقتصادية المعتمدة وتدهور مؤشرات المبادلات الخارجية. ومن جهته، سيواصل الاقتصاد الروسي ركوده، متأثرا بالضغوطات الجيوسياسية وبالتراجع الكبير لأسعار النفط.

على مستوى الأسواق العالمية للمواد الأولية، ستسجل أسعار النفط ارتفاعا طفيفا، لتنتقل من 41 دولار للبرميل سنة 2016 إلى 50 دولار للبرميل سنة 2017. وبخصوص أسعار المواد الأولية غير الطاقية، التي سجلت منحا تنازليا خلال السنوات الأخيرة، فإنها ستستقر سنة 2017، لتسجل انخفاضا طفيفا ب 0,7% عوض -9,4% سنة 2016. وفي ظل هذه الظروف، سيسجل معدل التضخم تحسنا في اقتصاديات الدول المتقدمة لينتقل من %0,7 سنة 2016 إلى %1,5سنة 2017، في حين أنه سيعرف انخفاضا في اقتصاديات الدول الصاعدة ليستقر في حدود %4,2 سنة 2017 عوض %4,5 سنة 2016. ومن جهتها، ستستقر قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي في حدود 1,11 سنتي 2016 و2017.

كما ستتأثر التجارة العالمية بالتراجع الحالي لاقتصاديات الدول الصاعدة والانتعاش المعتدل لاقتصاديات الدول المتقدمة، حيث ستسجل وتيرة نمو معتدلة، لتنتقل من 3,1% سنة 2016 إلى 3,8% سنة 2017، وهو نفس معدل نمو الاقتصاد العالمي ودون المستوى الذي عرفته قبل الأزمة العالمية لسنة 2008.

إجمالا، ستؤدي هذه التوقعات الاقتصادية المعتدلة، من جهة إلى تباطؤ وتيرة نمو الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب من %5 سنة 2015 إلى %4,1 و%3,9 سنتي 2016 و2017 على التوالي، ومن جهة أخرى إلى انخفاض أسعار استيراد السلع والخدمات سنة 2016 وشبه استقرارها سنة 2017.

1. ***تطور الاقتصاد الوطني***

سيتميز الاقتصاد الوطني خلال سنة 2016، بانخفاض القيمة المضافة للقطاع الفلاحي وبمواصلة تراجع وتيرة نمو القروض البنكية، الشيء الذي يعكس تقلص دينامية الطلب الداخلي، خاصة الاستثمار واستهلاك الأسر. غير أن الاقتصاد الوطني، مستفيدا من تعزيز صافي التدفقات الخارجية ومن تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، سيعرف استمرارا في استعادة التوازنات الداخلية والخارجية.

* 1. ***النمو الاقتصادي القطاعي***

سيعرف الاقتصاد الوطني خلال سنة 2016 تراجعا، نتيجة انخفاض الإنتاج الفلاحي ونمو الأنشطة غير الفلاحية بوتيرة معتدلة.

وعرف القطاع الفلاحي انخفاضا ملحوظا في إنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2015-2016 ليصل إلى33,5 مليون قنطار عوض 115 مليون قنطار المسجلة خلال السنة الماضية. وهكذا، سيعرف حجم القيمة المضافة للقطاع الفلاحي انخفاضا ب %11 عوض زيادة ب%12,8 المسجلة سنة 2015، رغم تعزيز وتيرة نمو أنشطة الزراعات الأخرى وأنشطة تربية الماشية.

وقد مكنت التساقطات المطرية المتأخرة من تقليص حدة هذا الانخفاض، مقارنة بالتوقعات الصادرة خلال شهر يناير من السنة الجارية، حيث ساهمت هذه التساقطات في التطور الملائم الذي عرفته أنشطة الزراعات النباتية الأخرى خلال الموسم الفلاحي 2015-2016.

غير أن التطور الملائم لأنشطة الصيد البحري سيمكن من تغطية انخفاض القيمة المضافة للقطاع الفلاحي. وفي ظل هذه الظروف، ستسجل القيمة المضافة للقطاع الأولي انخفاضا ب %9,7، لتفرز بذلك مساهمة سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 1,2 نقطة سنة 2016 عوض مساهمة موجبة ب 1,5 نقطة خلال السنة الماضية.

ومن جهتها، ستسجل الأنشطة غير الفلاحية تحسنا في وتيرة نمو قيمتها المضافة، لتنتقل إلى %2,3 سنة 2016 عوض %1,8 سنة 2015. غير أن هذه الوتيرة تبقى دون مستوى معدل %4 المسجل خلال الفترة 2008-2012، نتيجة تأثير التراجع الملحوظ لنمو الطلب الداخلي منذ عدة سنوات.

في هذا السياق، ستسجل القيمة المضافة للقطاع الثانوي انتعاشا في وتيرة نموها ب %3,3 سنة 2016 عوض 2,8% سنة 2015، مستفيدا من مواصلة أنشطة الصناعات التحويلية لمنحاها التصاعدي الذي عرفته منذ سنة 2014. وتعزى هذه الدينامية، أساسا، إلى قوة الطلب الخارجي الموجه نحو منتجات الصناعات الغذائية والصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية وصناعة السيارات. ومن جهتها، ستتأثر أنشطة البناء والأشغال العمومية بتراجع أنشطة البناء، نتيجة ضعف الطلب والصعوبات التمويلية.

على مستوى أنشطة القطاع الثالثي، ستواصل الخدمات التسويقية تسجيل وتيرة نمو منخفضة، ستصل إلى 1,9% عوض 1,2% سنة 2015، خاصة نتيجة تراجع وتيرة نمو أنشطة قطاع الاتصالات والانتعاش المتواضع لأنشطة القطاع السياحي. ومن جهتها، ستسجل القيمة المضافة للخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية تحسنا معتدلا بعد شبه استقرار خلال سنة 2015.

هكذا، وبناء على زيادة الضرائب الصافية من الإعانات ب %8,1، سيعرف الناتج الداخلي الإجمالي، ارتفاعا ب %1,5 سنة 2016 عوض %4,5 المسجلة سنة 2015.

وسيؤدي هذا التراجع في النمو الاقتصادي إلى ضعف صافي فرص الشغل المحدثة سنة 2016. وبناء على فرضية الانخفاض الطفيف لمعدل النشاط، سيستقر معدل البطالة على المستوى الوطني في حدود %9,9 عوض%9,7 المسجلة سنة 2015.

* 1. ***تطور الطلب.***

سيواصل الطلب الداخلي سنة 2016 دعمه للنمو الاقتصاد الوطني، حيث ستتحسن مساهمته مقارنة بتلك المسجلة سنة 2015. ومن جهته، سيسجل صافي الطلب الخارجي مساهمة سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي عوض مساهمة موجبة خلال السنة الماضية.

وهكذا، سيبقى استهلاك الأسر المقيمة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، حيث سيعرف زيادة ب 2,8% سنة 2016 عوض 2,4% سنة 2015، ليساهم بذلك ب 1,6 نقطة عوض 1,4 نقطة سنة 2015 و2,7 نقط كمتوسط سنوي للفترة 2008-2014. وسيتعزز استهلاك الأسر بالتحكم في الأسعار في مستويات منخفضة نسبيا وبالتحسن المرتقب للمداخيل الخارجية، خاصة مداخيل المغاربة المقيمين بالخارج بحوالي 4%.

من جهته، سيسجل حجم استهلاك الإدارات العمومية ارتفاعا ب 2,5% عوض 1,9% سنة 2015، نتيجة الزيادة المرتقبة لنفقات التسيير سنة 2016. وهكذا، ستستقر مساهمته في النمو في حدود 0,5 نقطة.

إجمالا، سيسجل الاستهلاك النهائي الوطني ارتفاعا ب 2,7% سنة 2016، عوض 2,3% سنة 2015، لتستقر مساهمته في النمو في حدود 2,1 نقط عوض 1,8 نقط خلال السنة الماضية.

بالموازة مع ذلك، سيسجل التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، خلال سنة 2016 ارتفاعا طفيفا ب 1,1% عوض 1,5% سنة 2015، بعد الانخفاضات المتتالية المسجلة سنتي 2013 و2014. وبناء على مستوى التغير في المخزون، سيرتفع حجم الاستثمار الإجمالي ب 0,9%، ليساهم في النمو ب 0,3 نقطة عوض مساهمة سالبة ب 0,9 نقطة سنة 2015.

عموما، سيعرف حجم الطلب الداخلي ارتفاعا ب 1,7% عوض 0,9% سنة 2015 و5% كمتوسط سنوي للفترة 2008-2013. وهكذا، ستبلغ مساهمته في النمو 2,4 نقط، عوض نقطة واحدة سنة 2015.

إن النمو المتواضع للطلب الداخلي، لا يولد ضغوطات تضخمية على الأسعار الداخلية، حيث سيستقر معدل التضخم في حدود 1,7% سنة 2016 عوض 1,8% المسجل سنة 2015. بالإضافة إلى ذلك، سيساهم الارتفاع الطفيف لأسعار المواد الطاقية مصحوبا بانخفاض أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية في اعتدال التضخم المستورد.

ومن جهته، سيسجل صافي الطلب الخارجي مساهمة سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي قدرت ب 0,9 نقطة عوض مساهمة موجبة 3,5 نقطة سنة 2015. وهكذا، سيسجل حجم الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعا ب %5,8 سنة 2016. ومن جهته، سيسجل حجم الواردات زيادة ب %6,9 عوض انخفاض ب %3,1 سنة 2015.

* 1. ***تمويل الاقتصاد***

سيعرف الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية، خلال سنة 2016 ارتفاعا ب %3,2، في حين سيسجل الاستهلاك النهائي الوطني زيادة ب %3,9. وبالتالي، سيسجل الادخار الداخلي تراجعا، لينتقل من %22,5 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 إلى %21,9 سنة 2016.

بناء على حصة صافي المداخيل الواردة من باقي العالم، التي ستمثل %5,8 من الناتج الداخلي الإجمالي، سيصل معدل الادخار الوطني إلى %27,7 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض%28,2 سنة 2015. بناء على معدل الاستثمار الإجمالي الذي سيصل إلى %30,1 من الناتج الداخلي الإجمالي، سيستقر عجز حساب الادخار-الاستثمار في حدود %2,4 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %2,1 سنة 2015.

ويعزى ذلك إلى تفاقم طفيف لرصيد المبادلات من السلع والخدمات، حيث سينتقل عجز ميزان الموارد من %7,9 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 إلى %8,2 سنة 2016.

وفي هذا الإطار، ستعرف الصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية، ارتفاعا ب 4,1% عوض 6,2% سنة 2015، مستفيدة من مواصلة تعزيز منتجات المهن العالمية ومنتجات الصناعات الغذائية، كما تدل على ذلك النتائج الجيدة التي سجلتها صادرات قطاع صناعة السيارات وصناعة الطائرات.

ومن جهتها، ستسجل الواردات ارتفاعا ب 4,9% عوض انخفاض ب 4,5% سنة 2015. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة حاجيات الاقتصاد الوطني من سلع التجهيز ومن المنتجات الغذائية، نتيجة تراجع الإنتاج الفلاحي. غير أن، الفاتورة الطاقية ستسجل تحسنا، نتيجة انخفاض أسعار النفط التي ستصل إلى 41 دولارا للبرميل عوض 50 دولارا سنة 2015.

على مستوى المالية العمومية، ستتعزز المداخيل الجارية في حدود 21,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016، خاصة نتيجة تقوية تحصيل المداخيل الجبائية، التي ستبلغ 18,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبخصوص النفقات الجارية، فإنها ستستقر في 20,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، نتيجة تقليص نفقات دعم أسعار الاستهلاك. وأخذا بعين الاعتبار لمستوى استثمارات الإدارات العمومية التي سيمثل 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016، سيستقر عجز الميزانية في حدود 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 عوض 4,3% سنة 2015 و4,7% سنة 2014.

وفي هذا الإطار، ستتم تغطية هذا العجز عبر اللجوء إلى الاقتراض، ليصل معدل الدين الإجمالي للخزينة إلى %65,5 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 عوض 64,1% سنة 2015 . وهكذا، سيتفاقم الدين العمومي الإجمالي ليصل معدله إلى حوالي 81,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 عوض 80,2% سنة 2015 و70,7% كمتوسط سنوي للفترة 2010-2015 و60,1% كمتوسط سنوي للفترة 2005-2010.

ويتضح من خلال تحليل السوق النقدي أن وضعية السيولة البنكية ستبقى ملائمة، حيث ستتميز بتحسن الاحتياطي من العملة الصعبة الذي سيستقر في حدود 263 مليار درهم نهاية سنة 2016، ليمكن بذلك من تغطية أزيد من 7 أشهر و18 يوما من الواردات من السلع والخدمات.

غير أن دينامية القروض البنكية ستبقى متواضعة، رغم تدخلات بنك المغرب، عبر المراجعات المتتالية لمعدل الفائدة الرئيسي نحو الانخفاض، منتقلا من 3% سنة 2012 إلى 2,75% في شتنبر 2014 ثم إلى 2,5% في دجنبر 2015 وأخيرا إلى 2,25% في مارس 2016. وهكذا، ستعرف القروض البنكية زيادة لن تتجاوز 3% سنة 2016 عوض 2,8% سنة 2015 و14% كمتوسط سنوي للفترة 2006-2012.

ويعزى هذا التراجع في القروض البنكية، الذي أصبح بنيويا منذ سنة 2008، إلى مجموعة من العوامل المرتبطة بتباطؤ النشاط الاقتصادي، واستقرار سوق العقار وتراجع وتيرة إنجاز مشاريع البنية التحتية، بالإضافة إلى تراجع استهلاك الأسر وتقليص الفاعلين بالقطاع الطاقي اللجوء إلى التمويل البنكي، ارتباطا بالإصلاح التدريجي لنظام دعم أسعار المحروقات.

في هذا السياق وبناء على آفاق النمو الاقتصادي لسنة 2016، ستعرف الكتلة النقدية زيادة ب %5,3 عوض %5,7 المسجلة سنة 2015.

1. ***آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2017***
	1. ***التطور القطاعي***

تعتمد آفاق الاقتصاد الوطني لسنة 2017 على التطورات الجديدة للمحيط الدولي، خاصة تطور أسعار المواد الأولية والطلب العالمي الموجه نحو المغرب. كما ترتكز على نهج نفس السياسة المالية وعلى فرضية سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2016-2017.

وفي هذا الإطار، ستسجل الأنشطة غير الفلاحية وتيرة نمو معتدلة، لتنتقل من %2,3 سنة 2016 إلى %2,6 سنة 2017، نتيجة ضعف نمو أنشطة قطاع الخدمات.

وستفرز القيمة المضافة للقطاع الثانوي ارتفاعا في وتيرة نموها، لتنتقل من 3,3% سنة 2016 إلى 3,5% سنة 2017. وبالموازاة مع ذلك، سيسجل القطاع الثالثي زيادة ب 2,1% عوض 1,9% سنة 2016، خاصة نتيجة تحسن الخدمات التسويقية ب 2,2% والخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية ب 1,9%.

سيعرف القطاع الأولي، بناء على فرضية سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب وتعزيز إنتاج أنشطة الزراعات الفلاحية الأخرى وتربية الماشية، ارتفاعا في قيمته المضافة ب%7,2 عوض انخفاض ب 9,7% المقدرة سنة 2016.

وفي ظل هذه الظروف، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا في وتيرة نموه لتصل إلى 3,5% عوض 1,5% المقدرة سنة 2016. ويتضح من خلال آفاق سوق الشغل، ضعف استجابة معدل البطالة للتحسن الطفيف للنمو الاقتصادي، حيث سيستقر في نفس المستوى المسجل سنتي 2015 و2016.

* 1. ***تطور الطلب***

سيواصل الطلب الداخلي دعمه للنمو الاقتصادي خلال سنة 2017، في حين أن مساهمة الطلب الخارجي في النمو ستبقى ضعيفة.

سيسجل حجم الطلب الداخلي ارتفاعا ب %2,4 عوض %1,7 سنة 2016، لتصل مساهمته في النمو الاقتصادي إلى 3,1 نقط عوض 2,4 نقط سنة 2016، حيث لن يولد هذه التحسن الطفيف ضغوطات تضخمية ، ليستقر ارتفاع الأسعار الداخلية في حدود 1,8% عوض 1,7% سنة 2016.

سيعرف الاستهلاك النهائي الوطني زيادة ب 3,3% عوض 2,7% سنة 2016. وهكذا، ستتحسن مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، لتنتقل من 2,1 نقط سنة 2016 إلى 2,6 نقط سنة 2017. وفي خذا الإطار، سيسجل استهلاك الأسر المقيمة ارتفاعا ب 3,1% عوض 2,8% سنة 2016، في حين، سيعرف استهلاك الإدارات العمومية زيادة ب 3,8% عوض 2,5% سنة 2016

من جهته، سيعرف حجم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، مدعما بمواصلة إنجاز المشاريع البنيوية الكبرى وبالانتعاش التدريجي لأنشطة الاقتصاد الوطني، ارتفاعا طفيفا ب 1,4% سنة 2017، لتبلغ مساهمته في النمو الاقتصادي 0,4 نقطة. وأخذا بعين الاعتبار لمستوى التغير في المخزون، سيعرف حجم الاستثمار الإجمالي ارتفاعا ب 1,9%، لتصل مساهمته في النمو إلى 0,6 نقطة عوض 0,3 نقطة سنة 2016.

بالإضافة إلى ذلك، سيفرز صافي الطلب الخارجي مساهمة ضعيفة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، ستصل إلى 0,3 نقطة سنة 2017 عوض مساهمة سالبة ب 0,9 نقطة سنة 2016. في هذا الإطار، سيعرف حجم الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعا ب 6,1%، في حين ستسجل الواردات زيادة ب 4,2%.

* 1. **تمويل الاقتصاد**

بناء على ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية ب %5,3 مقابل الزيادة المتوقعة لقيمة الاستهلاك النهائي الوطني بوتيرة %5,1 سنة 2017، سيستقر معدل الادخار الداخلي في حدود %22,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017.

وسيعرف صافي المداخيل الواردة من باقي العالم، زيادة ب %2,5 لتصل حصته إلى %5,7 من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالتالي، سيرتفع معدل الادخار الوطني ليستقر في حدود %27,7 من الناتج الداخلي الإجمالي. غير أن هذا المعدل يبقى دون مستوى الاستثمار الإجمالي الذي سيمثل %29,6 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017، الشيء الذي سيفرز تحسنا في الحاجيات التمويلية للاقتصاد، لتستقر في حدود %1,9 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 عوض %2,4 سنة 2016.

وسيساهم التراجع المرتقب لعجز المبادلات الخارجية من السلع والخدمات من %8,2 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 إلى %7,6 سنة 2017 في تقليص الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني. ويعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات من السلع والخدمات ب 5,7%، في حين ستسجل الواردات زيادة ب 4,1%.

بناء على مستوى صافي الموجودات الخارجية، الذي سيمثل 8 أشهر من الواردات وعلى فرضية تعزيز صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ب %10، ستتم تغطية الحاجيات التمويلية التكميلية عبر الاقتراض العمومي. وفي ظل هذه الظروف سيصل معدل الدين العمومي الإجمالي إلى%81,1 سنة 2017 عوض%81,4 سنة 2016 و%80,2 سنة 2015.

وعلى مستوى السوق النقدي وأخذا بعين الاعتبار للتوقعات المعتمدة بالنسبة لنمو الاقتصاد الوطني ومواصلة ارتفاع صافي الموجودات الخارجية، ستتحسن الشروط التمويلية للاقتصاد الوطني. وهكذا ستعرف الكتلة النقدية زيادة ب %5,7 سنة 2017 عوض %5,3 سنة 2016.

**خاتمة**

1. **استقرار ماكرو اقتصادي غير بنيوي**

يقدم الاقتصاد الوطني، حاليا، إطارا ماكرو اقتصاديا مستقرا، يتسم بعودة التوازنات المالية الداخلية والخارجية وبتحكم في التضخم منذ فترة طويلة، مدعوما بتدفقات مهمة ومنتظمة لمداخيل السياحة الدولية ولتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ولتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

غير أن الاقتصاد الوطني عرف تباطؤا في وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي، حيث بلغت 3% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2011-2016 عوض 4,5% خلال سنوات 2000.

**مبيان: النمو الاقتصادي والاستقرار الماكرو اقتصادي**

وفي هذا الصدد، إذا كانت النتائج غير الجيدة للأنشطة غير الفلاحية، الناتجة عن ثأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية وضعف دينامية الطلب الداخلي تفسر هذا التراجع في النمو، فإن استقرار القيمة المضافة للقطاع الفلاحي قد ساهم بشكل كبير في ضعف خلق ثروة وطنية إضافية، خاصة خلال المواسم الفلاحية الجيدة منذ سنة 2011.

وهكذا عرفت القيمة المضافة للقطاع الأولي زيادة في وتيرة نموها في حدود 0,8% سنويا خلال الخمس سنوات الماضية عوض 5,7% خلال الفترة 2006-2011. ويعزى النمو القوي للإنتاج الفلاحي إلى دينامية أنشطة الزراعات الأخرى وتربية الماشية، التي سجلت انتعاشا ملموسا لمساهمتها في القيمة المضافة للقطاع الأولي. غير أن إمكانياتها لتغطية جزء من الانخفاضات الحادة في إنتاج الحبوب، بدأت تتقلص، حيث تسجل منذ بضعة سنوات منحى نمو معتدل.

ويتضح ذلك من خلال المنحى التنازلي لمعدلات النمو خلال المواسم الفلاحية الجيدة ، حيث سجلت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي تراجعا ملحوظا، لتنتقل وتيرتها من 5,7% كمتوسط سنوي للفترة 2006-2011 إلى 0,8% كمتوسط سنوي للفترة 2011-2015.

وهكذا، تقلصت وتيرة نمو أنشطة الزراعات الأخرى منذ سنة 2012، نتيجة انتعاش أنشطة الصناعات الغذائية التي تحظى باهتمام خاص في مسلسل التحولات المعتمدة في إطار إستراتيجية التنمية الفلاحية.

استفاد مسلسل النهوض بالأنشطة التقليدية للصناعات التحويلية، التي تميزت خلال سنوات 2000 بنظام إنتاجي دون مستوى إمكانياتها، من تأثير عملية إدماج قطاعات الفلاحة والصناعة. ومكن انتعاش أنشطة الصناعات الغذائية خلال السنوات الأخيرة، جزئيا، من تحسن وتيرة نمو الصناعات التحويلية. ورغم الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الوطني، سجلت القيمة المضافة للصناعات الغذائية زيادة في وتيرة نموها ب 4,4% كمتوسط سنوي منذ سنة 2008.

وبغض النظر عن أهمية حصتها في خلق القيمة المضافة للقطاع الصناعي، تؤدي أنشطة الصناعات الغذائية، بناء على الدراسات التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط، إلى تأثيرات مضاعفة مهمة على أنشطة الاقتصاد الوطني، الشيء الذي لا ينطبق على أنشطة صناعات المهن الجديدة خاصة صناعة السيارات التي تتميز بمعدل استعمال كبير للواردات، وبالتالي يؤدي إلى تأثيرات مضاعفة أقل أهمية. وهكذا تستقر التأثيرات المضاعفة للصناعات الغذائية على خلق القيمة المضافة في حدود 2,6 وعلى الإنتاج في حوالي 1,9.

وقد أدى انتعاش أنشطة القطاع الصناعي، بوتيرة نمو بلغت 4% كمتوسط سنوي منذ 2014، عوض 0,5% خلال الفترة 2003-2013، من تقليص آثار ركود قطاع البناء وبالتالي، تعزيز مساهمة القطاع الثانوي، جزئيا، في النمو الاقتصادي، حيث ارتفعت قيمته المضافة ب 3% كمتوسط خلال السنوات الأخيرة عوض 0,7% سنتي 2012 و 2013.

وبالمقابل، عرفت القيمة المضافة لقطاع الخدمات، الذي يساهم ب 57% من إجمالي القيمة المضافة، تباطؤا ملحوظا في وتيرة نموها، خاصة تلك المرتبطة ب العقارات والسياحية والاتصالات والخدمات المقدمة للأسر وللمقاولات. وهكذا، انتقلت وتيرة نموها من 4,7% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2008-2012 إلى 1,8% منذ سنة 2013.

بالفعل، يعزى تباطؤ النمو الاقتصادي الوطني، خاصة الأنشطة غير الفلاحية، إلى تراجع الطلب الداخلي الذي انتقلت وتيرته من 5,8% سنويا خلال الفترة 2007-2011 إلى 2,2% منذ ذلك الحين. كما تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع وتيرة معدل استعمال الواردات في الأنشطة الاقتصادية الوطنية، الملاحظ خلال السنوات الأخيرة، قد قلص من تأثير الطلب الداخلي على خلق القيمة المضافة. وفي هذا الصدد، تبرز الدراسات المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط، تدفقا نحو الخارج للقيمة المضافة، الناتجة عن الطلب النهائي الذي يمثل 28,5%. وتستقر التدفقات نحو الخارج الناتجة عن الاستهلاك النهائي في حدود 23% وتصل إلى 33% بالنسبة للاستثمار و41% بالنسبة للصادرات.

1. **ضعف بنيوي للنشاط الاقتصادي**

عرف النمو الاقتصادي الوطني تباطؤا ملحوظا، مصحوبا بانخفاض في محتواه من فرص الشغل، حيث استقرت في حدود 56 ألف منصب شغل كمتوسط سنوي خلال الفترة 2009-2015 عوض 160 ألفا خلال الفترة 2002-2008، في حين أن فرص الشغل لم تتجاوز 27 ألف منصب كمتوسط سنوي ​​خلال 2014- 2015.

غير أن، معدل البطالة الذي عرف انخفاضا ملحوظا، ليستقر في حدود 9% خلال سنوات 2000، لا يبدو أنه قد تأثر بالتراجع الحاد في فرص الشغل في السنوات الأخيرة، ليصل إلى 9,7% سنة 2015.

وكان من الممكن أن يسجل معدل البطالة مستويات أعلى، لولا المنحى التنازلي الذي عرفه معدل النشاط، الذي انتقل من 53,1% سنة 2000 إلى 47,4% سنة 2015. وبناء على هذه التطورات، ارتفع عدد النشيطين الجدد الملتحقون بسوق الشغل إلى 115 ألف شخص سنويا و91 ألفا فقط منذ سنة 2009 و27 ألفا منذ سنة 2014.

وتلتحق حاليا، 25,2% من النساء في سن النشاط بسوق الشغل. ويوضح البحث الوطني حول التشغيل بأن 12 من النساء ربات البيوت أي ما يناهز 900 ألف شخص، تعلن رغبتها في ولوج سوق الشغل التي أبانت الظروف الاقتصادية عن إشارات لتوفر فرص الشغل. وإذا افترضنا أن هذه الأمكانيات من اليد العاملة التحقت بسوق الشغل، سيصل معدل النشاط إلى 51% سنة 2015، وبالتالي سيبلغ معدل البطالة 16%.

إن النتائج الضعيفة التي عرفها الاقتصادي الوطني لا تشجع الساكنة في سن النشاط، خاصة غير المتمدرسة منها، على الانخراط في البحث عن عمل، مفضلة البقاء في وضعية الساكنة غير النشيطة. وبعبارة أخرى يفقد الاقتصاد الوطني إمكانيات من اليد العاملة وبالتالي مصدرا ديمغرافيا مهما لخلق القيمة المضافة .

1. **فجوة نحو توازن منخفض للاقتصاد الوطني**

يثير البحث عن الاستقرار الماكر واقتصادي في ظل وثيرة نمو ضعيفة، وفرص عمل لا تلبي طموحات الساكنة، تساؤلات حول مدى ملائمة مثل هذا النموذج في سياق تحول ديموغرافي متسارع. وإذا مكنت السياسات العمومية (السياسة المالية والنقدية) من تحقيق الأهداف المرجوة في محاربة التضخم وتقليص عجز الميزانية، فإنها لم تنجح، في تعزيز النسيج الإنتاجي الوطني وتحقيق وثيرة نمو اقتصادي قوية ومنتظمة. إن السياسة الصارمة تعيق إمكانيات النمو الاقتصادي وتعرقل أي انتعاش اقتصادي من شأنه أن يخلق فرص الشغل ويحسن مستويات معيشة السكان.

يتطلب تقليص العجوزات العمومية، كيفما كانت الدورة الاقتصادية، بذل مجهودات لترشيد النفقات من أجل تكوين الادخار، الشيء الذي يحرم الاقتصاد الوطني من حجم مهم من الاستثمارات للرفع من الإنتاج الوطني وامتصاص البطالة. إن ضعف استخدام الإمكانيات الإنتاجية يحافظ على منحى نمو بطيء للنشاط الاقتصادي. إن تكوين الادخار العمومي يساهم بطبيعته في قابلية استمرار المديونية على المدى القصير. غير أنه في ظل غياب وثيرة نمو قوية، فإن الاقتصاد الوطني سيفقد موارد إضافية لتمويل كل من حاجيات التنمية في البلاد وخدمة الدين المتراكم.

إن الاستقرار الماكرو اقتصادي ومستوى المديونية القابل للاستمرار الذي يميز، حاليا، الاقتصاد الوطني، لا ينبغي أن يخفي ضرورة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالحاجيات الفعلية لنمو اقتصادي مدعم لتأمين تمويل ذاتي لمسلسل تحول البنيات الاقتصادية. وسيتأتى ذلك، حسب تجارب الدول النامية، عبر الاستثمارات على المدى الطويل التي تتعدى السياسات المعتمدة لمواجهة التقلبات الدورية. وهكذا، يبقى دور الدولة مركزيا في هذه العملية، بالنظر إلى أن المبادرات الخاصة تبقى خيارات على المدى القصير وتفتقر لمبدأ المخاطرة.

**الاقتصاد الوطنـــــــــي**

**تطور الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (بأسعار السنة الماضية)**

**التغير بالنسبة المئوية**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **2017\*\*** | **2016\*** | **2015** | **2014** | البنــود |
| 7,22,63,52,1 | -9,72,33,31,9 | 13,01,82,81,2 | -2,32,63,12,3 | * القيمة المضافة للقطاع الأولي…............................
* القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي…..................
* القطاع الثانوي................................................
* القطاع التالثي..................................................
 |
| **3,2** | **0,6** | **3,2** | **1,9** | **مجموع القيم المضافة.....................................................** |
| 5,0 | 8,1 | 15,8 | 9,7 | **الحقوق والرسوم الصافية من الإعانات.........................** |
| 2,9 | 3,1 | 3,4 | 3,3 | **الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي………..…………..** |
| **3,5** | **1,5** | **4,5** | **2,6** | **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم.....................** |
| 1,8 | 1,7 | 1,8 | 0,3 |  تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي...................... |

(\*): تقديرات2016 و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2017

 **توازن الناتج الداخلي الإجمالي (النمو الحقيقي بالنسبة المئوية)**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **2017\*\*** | **2016\*** | **2015** | **2014** | **البنود** |
| **3,5****3,3**3,13,81,46,14,2 | **1,5****2,7**2,82,51,15,86,9 | **4,5****2,3**2,41,91,56,0-3,1 | **2,6****3,6**3,63,1-2,18,43,3 | **الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.........................................****الاستهلاك النهائي الوطني..............................................*** الأسر المقيمة..................................................

-الإدارات العمومية...........................................**التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت....................................****صادرات السلع والخدمات..............................................****واردات السلع والخدمات...............................................** |

(\*): تقديرات2016 و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2017

**بعض المؤشرات الماكرو اقتصادية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| البنود | 2014 | 2015 | 2016\* | 2017\*\* |
| * الإدخار الداخلي.................………….....
 | 19,7 | 22,5 | 21,9 | 22,1 |
| * الإدخار الوطني……...........….....…......
 | 26,4 | 28,1 | 27,7 |  27,7 |
| * الإستثمار الإجمالي….............……..…....
 | 32,2 | 30,2 | 30,1 | 29,6 |
| * رصيد التمويل.....…...........……..…......
* عجز الميزانية....................................
* معدل الدين العمومي الإجمالي ...................
* معدل الدين للخزينة...............................
* الموجودات الخارجية بعدد أشهر الواردات.........
 | -5,8-4,778,363,55,3  | -2,1-4,380,264,16,8  | -2,4-4,181,465,57,6  | -1,9-4,281,165,78,0 |

(\*): تقديرات2016 و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2017